الجهود المصرية
فى استرداد الأموال المهربة للخارج
كأثر لأوامر المنع من التصرف

بحث مقدم ضمن متطلبات الحصول على
درجة الدكتوراه فى القانون الجنائى

الباحث

رزق سعد على عبد المجيد

مدرس مساعد بقسم القانون الجنائى
كلية الحقوق – جامعة مدينة السادات.

تمهيد وتقسيم :

يعد من أخص آثار أوامر المنع من التصرف فى أموال المتهم وإدارتها – والتى تصدر بمناسبة التحقيق فى الجرائم لا سيما جرائم الأموال العامة – تعقب واسترداد تلك الأموال إذا ثبت فيما بعد أنها متحصلة من جريمة لاسيما جرائم الفساد ، ولا إشكالية فى الحصول على هذه الأموال بموجب حكم قضائى صادر من محاكم الدولة وينفذ داخل إقليمها ، لكن الإشكالية تثور حين يتطلب تنفيذ الحكم الجنائى الوطنى فى دولة أجنبية وهو ما تعرضت له الدراسة فى المطلب السابق.

وبالنظر إلى الحالة المصرية فى شأن استرداد الأموال المهربة للخارج فقد بذلت الحكومات المصرية على مدار السنوات السابقة جهوداً كبيرة فى هذا الإطار، كما تبنى المجتمع الدولى ومؤسسات الأمم المتحدة توجيه الانتباه إلى مشكلة استرداد الأموال وتشجيع الحكومات على اعتماد سياسات وتدابير محلية ودولية ترمى لإعادة الموجودات الناجمة عن جرائم الفساد إلى دول المنشأ بناء على طلبها ومن خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة ، ولكن هل نجحت هذه الجهود المصرية ؟[1].

وتوفر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إطاراً شاملاً ومتماسكاً للعمل المحلي والإقليمي والدولي لمكافحة الفساد واسترداد الأموال المهربة للخارج ، وتعتبر أول صك عالمي حقيقي لمكافحة الفساد، وتعد الاتفاقية فريدة من نوعها لاحتوائها الفصل الخامس والذى يضع آليات فعالة لإعادة الموجودات ، وعلى الرغم من أنها تتضمن أحكاماً محددة تتطلب من الدول الأطراف وضع تدابير وقواعد وأنظمة لإقامة هياكل منع الفساد وأدوات لازمة لضمان نظام تنفيذ فعال لاسترداد الأصول ، إلا أن جميع الجهود المصرية لم تنجح فى إعادة أى جزء من تلك الأموال.

---

[1]-قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 244/57 بتاريخ 20/ 2002/12 بشأن منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال ذات المصدر غير المشروع وإعادة تلك الموجودات الى بلدانها الأصلية- والقرار رقم 61/55 بتاريخ 2000/12/3 بشأن الصك القانونى لمكافحة الفساد.

University Of Sadat City

ويمكن التأكيد على أن استرداد الموجودات يحقق وظائف أساسية عند تنفيذه بفعالية ، فهو يُسهم إسهاماً كبيراً فى جبر ما لحق بالدولة الضحية من ضرر و إقامة العدل فلا يُمكن أن تستقيم أوضاع القانون والشعور بالعدالة إلا إذا انتزعت عائدات الجريمة من أيدى مرتكبيها وأعيدت إلى أصحابها الشرعيين[1].

كما يحقق الاسترداد إقرار العدالة الجنائية على المستويين المحلى والدولى من خلال فرض العقاب على السلوك الفاسد أياً كان مقترفوه ، كما يؤدى إلى إضعاف شبكات الفساد بسلبهم الموجودات التى يستخدمونها فى ارتكاب جرائمهم ، كما يُشجع هذا الإجراء فرص الاستثمار فى البلدان منشأ هذه الأموال وبذلك يُسهم بشكل فعال فى تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية ، وأخيراً فإنه يُزيد الثقة فى توافر أجهزة ونظم قانونية وتنفيذية تتسم بالشفافية وتتمتع بالإدارة الجيدة مما يوفر مناخ ملائم للتنمية والاستثمار.

وترتيباً على ما سبق نتعرض للجهود المبذولة فى هذا المجال للوقوف عليها وتقييمها ومعرفة أوجه القصور فى تحقيق ما كانت تصبو اليه آمال المصريين بخصوص أموالهم المنهوبة عقب ثورة يناير 2011، وذلك فى ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ونرى تقسيم ذلك كما يلى:

الفرع الأول: الجهود الرسمية لاسترداد الأموال .

الفرع الثانى : الجهود غير الرسمية لاسترداد الأموال .

الفرع الثالث : تقييم الجهود المبذولة فى استرداد الأموال.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

---

[1]-الأستاذ/ أحمد السباعى:أربعة سيناريوهات لاستعادة أموال مصر المهربة- مقال بجريدة الأهرام المصرية- بتاريخ 2011/2/12.

الفرع الأول

الجهود الرسمية لاسترداد الأموال

في أعقاب ثورة يناير 2011 ظهرت العديد من وقائع الفساد التى حدثت قبل الثورة ، وكشفت وقائع الفساد عن سلب بعض رموز النظام السابق على الثورة للكثير من أموال الدولة دون وجه حق وتهريبها فى الداخل والخارج ، وتباينت الأرقام بشأن حجم الأموال المهربة إلى الخارج والناتجة عن جرائم الفساد التي ارتكبت خلال الفترة السابقة على الثورة[1]، فقد أشارت التقارير الصادرة عن مؤسسات دولية مثل البنك الدولي إلى أن حجم الأموال المهربة من مصر أكثر من 143 مليار دولار، وتوجد تلك الأموال في دول عدة.

وفيما يتعلق بالجهود الرسمية لاسترداد الأموال المهربة إلى الخارج فقد سارعت الحكومة المصرية ممثلة فى المجلس العسكرى – الذى آل إليه أمر إدارة شئون البلاد بعد تنحى الرئيس – فى أعقاب الثورة إلى إصدار القرار رقم 52 لسنة 2011 بتشكيل لجنة قضائية لاسترداد الأموال المهربة إلى الخارج ، وذلك في عهد المجلس العسكري، برئاسة مساعد وزير العدل لشئون الكسب غير المشروع آنذاك.

وتلا ذلك تشكيل عدة لجان متوالية لذات الغرض ، الا أن جميعها لم يُكتب لها التوفيق ، وتفصيل ذلك فيما يلى:

أولاً : جهود الحكومة المصرية فى استرداد الأموال:

على أثر التقارير العالمية التى تُشير إلى حجم أموال مصر المنهوبة عقب الثورة[2]فقد باشرت النيابة العامة المصرية التحقيق فى آلاف البلاغات ضد مسئولى

---

[1]المذكرة الإيضاحية لمشروع المرسوم بقانون المقدم من الحكومة لرئيس مجلس الشورى بتاريخ 4/ 2/ 2012- بشأن لجنة استرداد الأصول.

[2]- تعددت التقارير الصادرة عن مؤسسات دولية وخبراء عن حجم الأموال المصرية المهربة- ففى تقرير Global Financial Integrity صادر فى يناير 2011 يُقدر حجم الأموال ما يتعدى 6 مليار دولار سنوياً خلال الفترة من 2000- 2008- بخلاف ما تم نهبه من مصر داخلياً- فى حين

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

النظام قبل ثورة يناير 2011 بشأن اتهامات بالفساد المالى ، وقد تمكن العديد من المتهمين من تحويل أموال طائلة من ثرواتهم إلى الخارج ، ومن ثم فقد سارعت استنادا إلى نصوص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بتوجيه طلبات المساعدة القانونية لدول العالم لبيان أموال هؤلاء المتهمين والتحفظ عليها[1].

كما تمثلت الجهود الحكومية المصرية فى إنشاء العديد من اللجان القضائية لاستعادة الأموال ، وهو ما سيتم إيضاحه فيما يلى:

(أ) **اللجنة القضائية الأولى لاسترداد الأموال:** بعد مرور أكثر من شهرين على قيام الثورة فى يناير 2011، و نتيجة لغضب شعبى أثار جدلاً قانونياً واسعاً بشأن استرداد الأموال المنهوبة قام المجلس العسكرى بإصدار القرار رقم 52 لسنة2011 بإنشاء اللجنة القضائية الأولى لاسترداد الأموال المهربة للخارج ، واختصها باتخاذ كافة الإجراءات القضائية والقانونية للوقوف على صحة البلاغات المقدمة ضد الرئيس السابق وأفراد عائلته ، واستصدار الإجراءات التحفظية اللازمة للمنع من التصرف فى الأموال داخل وخارج جمهورية ومتابعة تنفيذ أوامر تجميد الأموال واتخاذ إجراءات كشف السرية ، علاوة على استصدار أحكام قضائية من المحاكم المصرية بأحقية مصر فى استرداد الأموال المهربة للخارج ، وإلزام المتهمين بالتعويض عن الأضرار التى لحقت بالدولة المصرية جراء ذلك .

قدره البنك الدولى بأنه أكثر من 143 مليار دولار وتوجد الأموال فى الرياض والدوحة ودبي ولندن ومدريد وبنما وسويسرا- كما ترى صحيفة الأهرام المصرية أن قيمة الأموال المنهوبة تبلغ 225 مليار دولار- كما أعلنت منظمة الشفافية الدولية قبل قيام الثورة بأن مصر تخسر سنوياً 37 مليار دولار نتيجة للفساد .- ملف استرداد الأموال- متاح على الموقع- http://www.aljazeera.net/coverage/pages/6abaa779. -تم الدخول فى 2014/5/13.

[1] الدكتور / ياسر إسماعيل حسن :دور الاتفاقات الدولية فى مكافحة الفساد دراسة قانونية سياسية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، رسالة دكتوراه - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، ص 274.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

ويلاحظ أن القرار حدد اختصاصات اللجنة فيما يخص الرئيس السابق على الثورة وأفراد عائلته دون غيرهم ، وهو ما شكل ثغرة قانونية سمحت لغيرهم من المتهمين بتهريب أموالهم إلى أن صدرت بشأنهم أوامر متفرقة بالمنع من التصرف والإدارة لأموالهم .

وقد أقامت تلك اللجنة قاعدة بيانات خاصة بكل المعلومات والمستندات التي حصلت عليها والخاصة بإجراءات التحقيق مع الرئيس السابق وأفراد عائلته وعدد من المسئولين السابقين وبعض رجال الأعمال ، ولكن أعمال هذه اللجنة لم تسفر عن شيء ، وقد بذلت اللجنة فى سبيل مباشرة اختصاصها قصارى جهدها حتى توصلت إلى معلومات عن أموال النظام السابق فضلاً عن مقابلة العديد من سفراء الدول فى مصر لبحث آليات وسبل استرداد الأموال .

(ب) اللجنة القضائية الثانية لاسترداد الأموال: فى 7 يونيه 2012 صدر قرار رئيس مجلس الوزراء بإعادة تشكيل لجنة استرداد الأموال ، ورثت هذه اللجنة ما قامت به اللجنة السابقة بعد الغائها وتابعت متابعة ما بدأته اللجنة الأولى من إجراءات أهمها إرسال طلبات التجميد إلى الدول المختلفة ، ولم تظل هذه اللجنة طويلاً، حيث تداول الإعلام الحديث حول تشكيل لجنة جديدة بعيداً عن جهاز الكسب غير المشروع مما أدى إلى تجميد عمل اللجنة[1].

(ج) اللجنة الوطنية لاسترداد الأموال: أقر مجلس الوزراء تشكيلاً جديداً للجنة الوطنية لاسترداد الأموال المنهوبة ، كما صدر بتاريخ 27 أغسطس 2012 قرار رئيس الجمهورية بتشكيل اللجنة برئاسة المستشار محمد أمين المهدى وضمت هذه اللجنة

---

[1]- منشور فى الوقائع المصرية- العدد 136 لسنة2012- - تقرير عن لجان استرداد الأموال- اليوم السابع- متاح على الموقع-.http//www.youm7.com/News.asp?NewsID=1049948- تم الدخول بتاريخ 14/ 5/2014.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

ممثلين عن المجتمع المدنى والجهات الحكومية والشخصيات العامة ، غير أنها لم تر النور.

وتجدر الإشارة أنه فى الحادى والعشرين من نوفمبر 2012 أصدر رئيس الجمهورية الإعلان الدستورى الذى ترتب عليه عزل النائب العام وتعيين نائب عام جديد وتحصين بعض القرارات الرئاسية من رقابة القضاء ، وهو ما اعتبرته بعض الدول تدخلاً من السلطة التنفيذية فى شأن السلطة القضائية ، مما رتب الكثير من الاضطرابات ، ونجم عنه تعطيل العمل فى ملف استرداد الأموال المهربة للخارج.

وبعد ستة أشهر من تجميد عمل اللجنة تقدمت الحكومة بمشروع قانون بشأن لجنة استرداد الأصول بتاريخ 2013/1/29، وسع به المشروع من اختصاصات اللجنة فضم إليها إجراءات البحث والتحرى والملاحقة والرصد والكشف عن كافة الأصول التى يُشتبه فى حصول أى شخص عليها نتيجة نشاط غير مشروع ، كما شمل اختصاصها التنسيق مع الجهات المعنية بالداخل والخارج والحصول على المعلومات والبيانات اللازمة ، كما توسع المشروع فى تشكيل اللجنة والتأكيد على استقلالها ، فضلاً عن إمكانية الاستعانة بمكاتب محاماة أجنبية متخصصة فى شأن استرداد الأموال المنهوبة[1].

وبتاريخ 2013/2/13 تقدم "حزب الوسط" بمشروع قانون لمجلس الشورى من أجل تشكيل لجنة جديدة تؤول إليها كل الصلاحيات والاختصاصات المخولة للجان العاملة في مجال استرداد الأموال ، وقد تولى المشروع بيان المقصود بالأموال المنهوبة ، ونقل تبعية اللجنة لرئيس الجمهورية ووسَّع فى تشكيل اللجنة ، كما أجاز الاستعانة بذوى الخبرة فى ذات المجال ، كما قرر فتح حساب بالبنك المركزى المصرى باسم "حساب

[1]- مشروع قانون مقدم من الحكومة بشأن لجنة استرداد الأصول- المادة الثانية – أولاً وثانياً- والمادة الثالثة- والمادة السادسة على الترتيب.

University Of Sadat City

الأموال المستردة" تودع فيه الأموال التى يتم استردادها[1]، ولكن هذا المشروع تم رفضه ، مما دفع الدكتور محمد محسوب ، وزير الدولة للشئون القانونية والمجالس النيابية السابق للاستقالة.

(د) اللجنة الوطنية التنسيقية لاسترداد الاموال والأصول المهربة فى الخارج المشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1963 لسنة 2014: صدر القرار بتاريخ30 أكتوبر 2014، وتشكل اللجنة وفقاً للقرار من تسعة أعضاء برئاسة وزير العدل ، وتتولى اللجنة وضع خطة عمل لاسترداد الأموال والأصول المهربة للخارج والوقوف على المعوقات وتذليلها[2].

(هـ) اللجنة القومية لاسترداد الأموال : صدر قرار رئيس الجمهورية رقم 28 لسنة 2015 بإنشاء وتنظيم اللجنة القومية لاسترداد الأموال والأصول والموجودات فى الخارج برئاسة النائب العام[3].

ولم تختلف اللجنة الجديدة عن سابقاتها سوى فى بعض النقاط نوجزها: (1) وضع استراتيجية قومية لاسترداد الأصول والأموال المهربة فى الخارج ، وآليات لتنفيذ هذه الاستراتيجية ومتابعة تنفيذها.، (2) تلقى طلبات الصلح المقدمة من المتهمين المدرجين على قوائم التجميد بالخارج أو وكلائهم الخاصين فى أية مرحلة كانت عليها الدعوى الجنائية.، (3) تلقى طلبات رفع الأسماء من قوائم التجميد بالخارج وإنهاء المساعدات القضائية المقدمة من المتهمين أو وكلائهم الخاصين الصادر بشأنهم أحكام باتة بالبراءة أو قرارات نهائية بألَّا وجه لإقامة الدعوى الجنائية أو قرارات أو أحكام بانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح أو وقف تنفيذ العقوبة نهائياً لهذا السبب على النحو المحدد

---

[1]- مشروع القانون المقترح باسترداد أموال مصر المنهوبة داخلياً وخارجياً- المقدم من حزب الوسط .

[2]الجريدة الرسمية العدد 44 (تابع) الصادر فى 30 أكتوبر 2014.

[3]صدر القرار بقانون رقم 28 لسنة 2015 - ونشر بالجريدة الرسمية – العدد 25 مكرر د فى 23 يونيه 2015.

University Of Sadat City

فى المادة 18 مكرر (ب) من قانون الإجراءات الجنائية. ، (4) يصدر رئيس اللجنة قراراً بإنشاء أمانة فنية للجنة ويحدد مهام عملها. ، (5) تلقى طلبات الصلح من المتهمين المدرجين على قوائم التجميد ....(6) تقدم اللجنة تقارير دورية كل ثلاثة أشهر إلى مجلس النواب ، تتضمن ما قامت به اللجنة والتوصيات التى تراها لتحقيق أهدافها[1].

[1]قرار رئيس الجمهورية رقم 28 لسنة 2015 الصادر فى 25 يونيو 2015- المواد 3-1/ ثانيا- ثالثاً- سادساً- سابعاً- المادة الخامسة- المادة السادسة- والمادة الثامنة على الترتيب.

الفرع الثانى

الجهود غير الرسمية لاسترداد الأموال

بالنظر إلى ارتباط إعادة الأموال المهربة للخارج بقضايا الفساد فقد حازت هذه المسألة اهتمام بعض المنظمات الدولية وأخذ المجتمع الدولى ومؤسسات الأمم المتحدة فى توجيه الانتباه نحو أهمية إعادة الأموال الى أوطانها ، وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن المجلس الاقتصاديوالاجتماعي كان قد طلب فى قراره رقم 2000/13 إلى الأمين العام للأمم المتحدة إعداد دراسة عالمية عن تحويل الأموال المتأتية من مصادر غير مشروعة وبخاصة المتأتية من جرائم الفساد[1].

كما شاركت منظمة الأمم المتحدة ومكتب مكافحة المخدرات والجريمة التابع لها فى العديد من الفعاليات فيما يتعلق باسترداد الأموال المنهوبة.

كما قامت بعض المؤسسات الدولية على رأسها البنك الدولى (World Bank) وصندوق النقد الدولى (IMF) والاتحاد الأوروبى (EU)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ومجموعة الدول الثمان (G8)، فضلاً عن بعض المنظمات غير الحكومية – بتبنى جهود مكافحة الفساد و استعادة الأصول المسروقة على وجه الخصوص[2].

---

[1] الدراسة العالمية بشأن تحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع- الوثيقة رقم (A/AC.261/12)- وتم تقديمها للجنة المتخصصة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة- وهى متاحة على الموقع http//www.undo.org/pdf/crime/convention-corruption/session-4/12e. pdf.

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 207/60 المؤرخ 22ديسمبر 2005- بشأن منع الممارسات الفاسدة ومكافحتها وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة الموجودات الى بلدان المنشأ.

[2]- الدكتور/ نبيل محمد خليل إبراهيم العزازى: الآليات القانونية لاسترداد الأموال المهربة للخارج فى ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد- مجلة البحوث القانونية والاقتصادية - كلية الحقوق جامعة المنوفية ، العدد 36 ، السنة 21 أكتوبر 2012، ص117.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

فضلاً عن ذلك فقد انبرت بعض الشخصيات العامة ومنظمات المجتمع المدنى المصرى[الدبلوماسية الشعبية[1]] فى تشكيل بعض اللجان الشعبية فى الداخل والخارج لاسترداد الأموال المصرية المنهوبة ، وذلك بالتوازى مع عمل اللجان الحكومية السابقة ونتعرض للجهود غير الرسمية لاسترداد الأموال فيما يلى:

أولاً: اللجان الشعبية لاسترداد الأموال: تشكلت أكثر من لجنة شعبية لاسترداد الأموال فى الخارج ، وكان من تلك اللجان ما يلى :

(أ) المجموعة المصرية لاستعادة ثروة مصر: وهى جمعية أهلية وطنية تستهدف استعادة أموال مصر المهربة للخارج فيما قبل ثورة يناير 2011، وكانت تضم أكثر من مائة عضو وقد تم تأسيسها فى السابع من فبراير 2011، ولها شبكة علاقات دولية بالإضافة إلى خبرتها القانونية ، وقد طالبت بضرورة تشكيل لجنة قضائية للإشراف على ملف استرداد الأموال كما ناشدت النائب العام بالإسراع فى تشكيل لجنة للتقصى والتحقيق فى قضايا الفساد بالداخل والخارج[2]

(ب) المبادرة الشعبية لاسترداد الأموال: وهى منظمة غير حكومية تم تشكيلها فى يونيو 2011، وتعمل من خلال العديد من الأساليب و الأفكار المبتكرة مع الاستعانة بوسائل الإعلام العربية والعالمية لمخاطبة الرأى العام العربى والعالمى بأحقية مصر فى استرداد أموالها المهربة للخارج ، وقد اعتمدت المبادرة على رؤساء الجاليات المصرية فى بعض الدول الأجنبية محل الاموال للضغط على حكوماتها ، كما

---

(1)- الدكتور/ أحمد عبد الظاهر: المساهمة الشعبية فى إقامة العدالة الجنائية ، دراسة مقارنة . مجلة الحقوق القانونية والاقتصادية -كلية الحقوق جامعة الإسكندرية ، العدد الثانى 2010. ، ص 754.

(2)- أسس المجموعة ثمانى شخصيات منهم - د. محمد محسوب ، د. نبيل العربى ، د. على الغتيت ، د. محمد سليم العوا ، المستشار . أمين المهدى ، أ. محمود عبد العزيز رئيس اتحاد بنوك مصر.- "الأمين العام للمجموعة المصرية لاستعادة ثروة الشعب : 3 سنوات فقط لإعادة الأموال المنهوبة" - جريدة الأهرام المصرية- العدد 45513- السنة 135، الأحد 17 يوليو 2011- متاح على الموقع http//www.ahram.org.eg/archive/international-les/News/89826.ASPX- تم الدخول بتاريخ 2014/5/14.

University Of Sadat City

استعانت المبادرة بعدد من المحامين فى الخارج لمتابعة سير القضايا المطلوب فيها تجميد أموال المتهمين ومصادرتها لصالح مصر[1].

(ج) المصريون فى الخارج(2): قامت الجاليات المصرية فى الخارج – فى دول غرب أوروبا بصفة خاصة – بتنظيم مؤتمر فى الثانى والعشرين من ديسمبر 2012 بباريس وذلك لمناقشة حقوق المصريين فى الخارج والتحديات التى تواجه مصر بعد الثورة ، وقد تعرض المؤتمر إلى ملف استرداد الأموال المهربة إلى أوروبا ، وأكد المؤتمر أن الجالية المصرية بسويسرا تبذل كل الجهود فى هذا الشأن بالتشاور مع مسئولين سويسريين ، وقد تم تشكيل لجنة للاسترداد الأموال المصرية بالخارج ومارست اللجنة بعض الضغوط على المستويين الرسمى والشعبى فضلاً عن القيام ببعض المظاهرات فى الدول الأوروبية للمطالبة بإرجاع الأموال المصرية المهربة[3].

ثانياً: الفعاليات الدولية لاسترداد الأموال: تعددت الآليات والأعمال الدولية بشأن استرداد الأموال المهربة للخارج ، وكانت الحالة المصرية محل اهتمام لتلك الفعاليات ، ويمكن الاستفادة من هذه الجهود فى التعامل مع هذا الملف ، ونتناول إلقاء الضوء على أهم الجهود الدولية فيما يلى:

*** مبادرة البنك الدولى ومكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة (STAR)**

---

(1)- انتفاضة حكومية لاسترداد الأموال المهربة .متاح على الموقع- http//www.ahram.org.eg/archive/international-les/News- تم الدخول بتاريخ 2015/5/18.

(2)- المصريون فى الخارج: تشكيل لجنة لاسترداد الأموال فى أوروبا -جريدة الأهرام - العدد 46046- السنة 137-متاح على الموقع.http//www.ahram.org.eg/archive/international-les/News/191768.aspx- تم الدخول بتاريخ 2015/5/18.

(3)- الأستاذ/ إبراهيم سيف عبد الحميد منشاوى : اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2005- دراسة الحالة المصرية بعد ثورة 25 يناير 2011، المرجع السابق ، ص 131.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

أطلقت مبادرة ستار في سبتمبر 2007م وهي عبارة عن شراكة بين مجموعة البنك الدولي (world Bank) بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المختص بالمخدرات والجريمة (UNDOC) ، وترمي إلى دعم الجهود الدولية لمنع الأموال الفاسدة من الحصول على ملاذ آمن ، وتعمل المبادرة مع البلدان النامية والمراكز المالية لمنع غسل حصيلة أعمال الفساد ولتسهيل رد واستعادة الأموال والأصول المنهوبة على نحو أسرع وأكثر منهجية ، كما تُشجع الدول الغنية على إعادة الأموال إلى الدول النامية فضلاً عن استثمار الأموال فى إنشاء مشروعات تحتاجها البلدان النامية لتحقيق التنمية[1].

وتهدف المبادرة إلى تشجيع وتيسير استرداد الموجودات التى هى عائدات للفساد بصورة منهجية وآنية فضلاً عن تحسين الأداء العالمى فى مجال استرداد الموجودات المسروقة ، كما تسعى إلى مساعدة البلدان النامية فى استثمار هذه الأصول في برامج إنمائية فعالة ، علاوة على محاربة الملاذات الآمنة لهذه الأموال على المستوى الدولي[2].

***مؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد(UNCAC):**

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

---

[1]الدكتور/ مصطفى عبد الكريم: القوة الملزمة للاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ودورها فى استرداد الأموال ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الأولى 2014 ، ص 285.

[2]- لمزيد من التفاصيل حول مبادرة البنك الدولى لاسترداد الأموال (STAR) The Stolen Asset Recovery Initiative- انظر الموقع- http//star.worldbank.org/star.
- world Bank- Stolen Asset Recovery Initiative: Challenges-Opportunities- and Action Plan -
2007 .

تتميز اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بوجود آلية قوية لتنفيذها مجسدة في صورة مؤتمر للدول الأطراف (COSP) يتمتع بالاختصاصات الشاملة التي سبق تحديدها في الاتفاقية ، وأمانة عامة من شأنها مساعدة المؤتمر في أداء مهامه[1].

وإنفاذاً للمادة 2/63 من الاتفاقية فقد تم عقد المؤتمر الأول للدول الأطراف عام 2006 بالأُردن ، واتفق المؤتمر الأول للدول الأطراف في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد على ضرورة إنشاء آلية مناسبة وفعالة للمساعدة في استعراض تنفيذ الاتفاقية ، وعليه تقرر إنشاء فريق خبراء حكومي دولي مفتوح العضوية معني بالرصد وطلب من الفريق تقديم توصياته إلى المؤتمر الثاني[2].

وقد قام الفريق العامل مفتوح العضوية السابق الإشارة إليه بتبنى بعض المحاور المتعلقة بالأموال المهربة وهى : تكوين معارف تراكمية تتعلق باسترداد الموجودات ، وأكد على ضرورة التوسع فى دراسة وتحليل متطلبات القوانين الإجرائية ، وتقديم المعلومات بانتظام من أجل مساعدة الدول الطالبة فى استرداد موجوداتها .

كما شدد على أهمية بناء الثقة بين الدول الطالبة والدول متلقية الطلبات لاسترداد الموجودات ، وأهمية التعاون الفعال وفتح قنوات غير رسمية للتواصل وتقديم الدعم لإنشاء شبكات معارف وتحديد نقاط وصل بين الدول لمتابعة تطورات ملف الموجودات[3]، ويعتبر المؤتمر من الجهود الدولية فى استعادة الأموال التى يمكن الاستفادة من نتائجها فى الحالة المصرية[4].

---

[1]-Report of -ASIAN-AFRICAN LEGAL CONSULTATIVE ORGANIZATION (AALCO)- pdf- p 10.

[2]- لتفاصيل اكثر انظر: تقرير الامم المتحدة حول مؤتمر الدول الاطراف لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد في دورتها الاولى، والتي عقدت في عمان بالأردن - ديسمبر 2006 (CAC/COSP/2008/12).

[3]- حول اجتماع الخبراء المعنيين بتعزيز التعاون الدولى فى تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد - فيينا- أكتوبر 2012-(CAC/COSP/EG.1/2012).

[4]- الدكتور/ ياسر إسماعيل حسن : دور الاتفاقات الدولية فى مكافحة الفساد دراسة قانونية سياسية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ،المرجع السابق ، ص209- 210.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

***المنتدى العربى للاسترداد الأموال ARAB FORUM ON ASSET RECOVREY**

أنشئ المنتدى العربى لاسترداد الأموال عام2012م وهو مبادرة مستقلة لدعم جهود الدول العربية التى تمر بمرحلة انتقالية في استرداد أموالها المنهوبة ، ويهدف المنتدى إلى إقامة شبكة إقليمية بشأن معالجة قضية استرداد الأموال المنهوبة في المنطقة العربية من خلال اجتماعات دورية وغيرها من الأنشطة ، ومن شأن هذه الشبكة أن توفر أيضا مخزوناً من المعلومات وبيانات الاتصال والممارسات الفُضلى بشأن استرداد الأموال المنهوبة.

وقد عُقِد الإجتماع الأول للمنتدى في الدوحة – قطر، سبتمبر 2012م ، وتمثلت أهدافه فيما يلي:

(1) التعرف على الاحتياجات المحددة للدول والخاصة بعملية بناء القدرات مع وجود التزامات واضحة تسهل متابعتها.

(2) توفير التدريب للعاملين في المنطقة في مجال تقفي وتجميد واسترداد العائدات المتأتية من الفساد.

(3) تشجيع الدول وشركائها ودول المنطقة على طرح تغيير في السياسات وإدخال التعديلات التشريعية والمؤسسية اللازمة لتسهيل استرداد الأموال بشكل فعّال ، فضلاً عن تكوين منبر للاجتماعاتالمحتملة سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف بين الدول التي تسعى لاسترداد الأموال من جهة والشركاء والدول الإقليمية من جهة أخرى.

وفي أعقاب نجاح الاجتماع الأول للمنتدى العربى تم وضع خطة عمل للمنتدى ، من خلال ثلاث جلسات خاصة يتم تنظيمها قبل الاجتماع الثانى للمنتدى العربى لاسترداد الأموال المنهوبة ، وقد ركزت خطة العمل على التحديات الفنية المحددة التى برزت خلال الاجتماع الأول ، وكذلك الدعاوى القضائية الجارية والمساعدة التى تقدمها مبادرة استرداد الأموال المنهوبة وشركاء آخرين للدول العربية التى تمر بمرحلة انتقالية.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

وكانت الدول المستفيدة بشكل رئيسى من الجلسات الخاصة هى مصر وليبيا ، وتونس واليمن ، مع مساعدين فنيين من دول إقليمية ودول شريكة أخرى ، ويمكن اعتبار المنتدى أحد الجهود غير الرسمية لاسترداد الأموال على الرغم من مشاركة بعض الوفود الحكومية.

***مجموعة دول الثمان G8 شراكة "دوفيل":**

تعتبر شراكة دوفيل مبادرة متعددة الأطراف أُطلقت في قمة دول الثمان G8في مايو 2011 م بدوفيل بفرنسا ، وتشمل الشراكة كل من دول مجموعة الثماني وهى (الولايات المتحدة ، اليابان ، ألمانيا ، روسيا ، إيطاليا ، بريطانيا ، فرنسا ، وكندا) ، وبعض الدول المانحة مثل السعودية والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة ، إضافة إلى ممثلين عن المؤسسات التمويلية الدولية كبنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك الإسلامي للتنمية.

فضلاً عن مصر والأردن وليبيا والمغرب وتونس وتركيا والاتحاد الأوروبي ، وتهدف المبادرة إلى تنفيذ سلسلة من الإجراءات الرامية إلى تعزيز ممارسات الحكم الرشيد ودعم اقتصاديات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أو مرحلة تحول ديمقراطي ، وبخاصة دول الربيع العربي من أجل مساندة تلك الدول نحو إقامة مجتمعات حرة وديمقراطية ومتسامحة.

وقد تبنت المجموعة في قمة كامب ديفيد في 21 مايو 2012 خطة العمل بشأن استرداد الأموال المنهوبة ضمن الإطار العام لشراكة دوفيل مع الدول العربية التى تمر بمرحلة انتقالية ، ووفقًا لهذه الخطة تلتزم الدول الأعضاء بشراكة دوفيل بقائمة شاملة من الإجراءات الرامية إلى تعزيز التعاون وجهود بناء القدرات والدعم الفنى من أجل

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

دعم الدول العربية التى تمر بمرحلة انتقالية لاسترداد أموال تم تهريبها من قبل أنظمة سابقة بما فى ذلك إجراءات التعقب والملاحقة والمصادرة والإرجاع[1].

***مجموعة الإيغمونت Egmont :**

تم إنشاء هذه المجموعة بواسطة عدد من وحدات المعلومات المالية عام 1995 خلال اجتماع تم عقده بقصر إيغمونت بآرنبرج ببروكسل ، وقامت المجموعة بوضع عدد من الإجراءات التى يجب أن تتقيد بها وحدات المعلومات المالية لاستيفاء متطلبات الاعتراف بالوحدة المالية كعضو فى المجموعة ، ومن جهود المجموعة القيام بنشر وتبادل ونقل الخبرات بين الدول الأعضاء فى مجالات غسل الأموال وتمويل الإرهاب[2].

ونتيجة الجهود المشتركة بين أعضاء المجموعة فقد قامت بجمع وتصنيف أعمالها ونشرها كحالات عملية ومواد تدريبية يمكن الاستفادة منها ونقل الخبرات والتجارب إلى العاملين فى ذات المجال،وتضم المجموعة وحدات المعلومات المالية التى أُسست فى كل دولة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها من الجرائم المالية الأخرى ، وتقدم المجموعة كل الدعم والبيانات والمعلومات المطلوبة لجهات التحقيق الجنائية والجهات القضائية داخل الدولة وخارجها لمساعدتها فى الوصول للعدالة فى القضايا من هذا النوع[3].

---

(1)- أكدت خطة العمل المذكورة أن كل بلد عضو فى المجموعة الثمانى سينشر دليلا يتضمن الخطوات المحددة المطلوبة من أجل المساعدة والتعاون فى المسائل المتعلقة باقتفاء أثر تجميد ومصادرة وإرجاع عائدات الفساد- سواء كانت من خلال المساعدة القانونية المتبادلة الرسمية أو أشكال أخرى من التعاون.2 Italy-Asset-Recovery-tools-and-procedures.pdf- p -

(2)- الأستاذ/ إبراهيم سيف منشاوى: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2005- دراسة الحالة المصرية بعد ثورة 25 يناير2011، رسالة ماجستير- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، 2013 ، ص 144.

(3)- تضم مجموعة Egmont عدد 131 وحدة معلومات استخبارية مالية من جميع أنحاء العالم- وقد اتفقت جميعاً على تبادل المعلومات المالية لتعزيز التعاون فى مجال مكافحة غسل الأموال

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

وقد شاركت المجموعة فى عدد من الفعاليات الدولية ذات الصلة باسترداد الأموال المهربة للخارج ، وقطعت التزاما على الدول الأعضاء بتبنى استراتيجية للعمل على تعزيز قدرات البلدان على تعقب عائدات الفساد وتجميدها ومصادرتها .

وتمويل الإرهاب- وتستطيع الوحدات تبادل المعلومات الاستخبارية المالية مع وحدات لا تنتمى للمجموعة بشرط احترام مبدأ المعاملة بالمثل. راجع :

- Italy-Asset-Recovery-tools-and-procedures.pdf- p 12.

الفرع الثالث

تقييم الجهود المصرية لاسترداد الأموال

يمكن القول بأن عملية تجميد وتعقب و استرداد الأموال المهربة للخارج عملية قانونية صعبة ولكنها ليست مستحيلة ، لاسيما فى ظل تصديق العديد من الدول على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واعتبارها جزءاً من قوانينها الداخلية ، غير أن عملية الاسترداد تحتاج اتخاذ خطوات سريعة وصحيحة على المستوى الداخلى والدولى[1].

وتحتاج عملية استرداد الأصول والأموال المهربة إلى تقييم ما تم إنجازه من إجراءات أولاً بأول ، وذلك من خلال الوقوف على نتائج الجهود المبذولة فى هذا الشأن وملاحظاتنا على التعامل مع هذا الملف ، فيما يلى :

أولاً: نتائج الجهود المصرية لاسترداد الأموال :[2]

---

(1)- على أثر تصديق إيطاليا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام 2009- أضافت إيطاليا حكم جديد لقانون الإجراءات الجنائية الإيطالى (المادة 740 مكرر)- والتى تسمح للسلطات الإيطالية بحجز الموجودات و رجوعها الى بلد أجنبى- عندما يقضى حكم قضائى أجنبى بحجز هذه الموجودات- وذلك شرطين :
(1)أن يُقدم طلب رسمى بهذا الشأن الى السلطات الإيطالية- (2)أن يكون قرار المحكمة الأجنبية معترفاً به من قبل السلطات الإيطالية.
- Italy-Asset-Recovery-tools-and-procedure.pdf - p13

(2)- بالمقابل لنتائج الجهود المصرية لاسترداد الأموال فقد أسفرت الجهود التونسية عن استرجاع جزء قليل من الأموال والمنقولات المهربة إلى الخارج، حيث نجحت تونس في استرداد نحو 29 مليون دولار من حساب مصرفي بلبنان كان على ذمة ليلى الطرابلسي، زوجة الرئيس المخلوع بن علي- كما استعادت السلطات التونسية يختاً فاخراً كان محتجزاً بأحد الموانئ الايطالية، وقد كان مملوكاً لابن شقيق الرئيس التونسي السابق، ويقدر ثمنه بأكثر من مليون يورو- كما نجحت تونس في تجميد أرصدة وعقارات تابعة لعائلة بن علي بدول أوروبية من خلال سفاراتها في الخارج- فعلى الرغم من العراقيل الشديدة المتعلقة بعملية استرداد الأموال، فإن تونس نجحت في إعادة جزء من أموالها- ويمكن إرجاع ذلك لعدد من الأسباب، يأتي في مقدمتها ما يلي:- الإرادة السياسية الحاضرة لدى قادة الدولة التونسية، السعي التونسي الحثيث لتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتفعيل أحكامها المتعلقة بإجراءات المصادرة، واسترجاع الأموال، وكذلك من خلال وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، وإنشاء هيئة وطنية، مما يجعل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة

على المستوى الداخلى تمكنت النيابة العامة من استعادة بعض المبالغ المنهوبة إلى الدولة ، حيث أسفرت التحقيقات التى أجرتها النيابة العامة والمتعلقة بقضايا الأموال العامة عن إعادة مبالغمالية إلى الدولة أثناء التحقيقات ، كما استطاعت استرداد أراضى للدولة كان قد سيطر عليها مرتكبو جرائم الفساد[1].

وعلى المستوى الخارجي أو الدولى فقد استطاعت الجهود المصرية – الرسمية والشعبية – أن تقوم بتجميد مجموعة كبيرة من الأموال المهربة للخارج من خلال التعاون مع السلطات المختصة فى الدول الأجنبية والضغط الشعبى على الرأى العام لهذه الدول ، وذلك على النحو التالى :

1) فى الحادى عشر من فبراير 2011 أعلنت سويسرا تجميد أصول لكل من رئيس الجمهورية وعائلته ورجال نظامه لمدة ثلاث سنوات وبأثر فورى وذلك بعد ساعات قليلة من سقوط النظام ، وذلك دون تحديد لقيمة تلك الأموال.

الفساد وسيلة أساسية لدعم تلك الإصلاحات، تفعيل الجهود غير الحكومية في سبيل استرداد الأموال، والمتمثلة في مساعي الجمعية التونسية للشفافية المالية، وإفساح المجال أمام مشاركة المجتمع المدني في عملية الإصلاح، وتفعيل جهود مكافحة الفساد، اعتماد الجهود الدبلوماسية لاسترداد الاموال من خلال وزارة الخارجية، وذلك بإرسال الإنابات القضائية من أجل تحقيق نتائج أفضل. ما استفادت تونس من تدخل الأمم المتحدة، حيث تحمل مركز حكم القانون التابع للأمم المتحدة نفقات قضية استرداد الأموال التونسية من لبنان، وذلك وفقاً للصريحات المحامي الخاص لدى الأمم المتحدة، المكلف باسترداد الأموال المنهوبة من دول الربيع العربي، على بن فطيس المرى.

[1]تصريح المستشار/ عادل السعيد - النائب العام المساعد والمتحدث الرسمى باسم النيابة العامة- حيث أوضح أنه فى إطار تصدى النيابة العامة لجرائم الفساد ونهب أموال الدولة التى وقعت فى ظل النظام السابق- فقد تلقت النيابة العامة فور اندلاع ثورة 25 يناير المجيدة العديد من البلاغات- وقامت بإجراء تحقيقات موسعة فى تلك البلاغات وإحالة رئيس الدولة السابق وأفراد أسرته وبعض رؤساء الوزراء والوزراء وبعض رجال الأعمال من أعضاء الحزب الوطنى المنحل وعدد من كبار المسئولين الى محاكم الجنايات- وقد أسفرت التحقيقات التى اجرتها النيابة العامة عن إعادة مبالغ مالية الى الدولة أثناء التحقيقات- ومبالغ أخرى جارى تحصيلها تنفيذاً للأحكام الصادرة بالإدانة .....الخ. منشور بتاريخ 2012/11/10- متاح على الموقع –
– http://www.masrawy.com/news/politics/2012/November/10/54239.
تم الدخول بتاريخ2015/6/29.

University Of Sadat City

2) فى الرابع من إبريل 2011 صدر قرار المجلس العسكرى رقم 52 لسنة 2011 بتشكيل لجنة قضائية برئاسة مساعد وزير العدل لشئون الكسب غير المشروع، تختص بمتابعة قضايا استرداد أموال الرئيس ورجال نظامه فى الداخل والخارج[1].

3) فى مايو 2011 تصريح لرئيس لجنة استرداد الأموال بأن "رجال القضاء لديهم خطة كاملة لرّد الأموال المهربة، حتى ما يوجد منها فى حسابات سرية وشركات دولية بأسماء وهمية يصعب الوصول اليها، وأن المبلغ الوحيد الذى تم التوصل إليه كان فى سويسرا، وبلغ 410 ملايين فرنك يملكها 17 مسئول سابق ، من بينهم الرئيس ونجليه.

4) فى مايو2012 عُقد اجتماع بين مسئولين بوزارتى الخارجية والعدل واللجنة القضائية لاسترداد الأموال المهربة ، والنيابة العامة المصرية مع مكتب الأمم المتحدة للجريمة والمسئولين عن ذات الاختصاص فى بريطانيا والولايات المتحدة وسويسرا وفرنسا وبلجيكا وإسبانيا ، وذلك لبحث سُبل استعادة الأموال التى هربها رموز من النظام السابق والتنسيق واستعراض القواعد و الإجراءات القانونية المطلوبة من جانب تلك الدول والتى يتعين على مصر الإسراع بالاستجابة لها حتى تتمكن من استعادة أموالها.

5) فى يوليو 2012 تجمد سويسرا المزيد من أصول الرئيس السابق وأفراد نظامه ، والتى تبلغ قيمتها 100مليون دولار.

---

[1]- جدير بالإشارة أنه فى الفترة من 11 فبراير وحتى 4 ابريل 2011 شهدت البلاد اضطرابات عدة- واستطاعت الثورة أن تُجبر المجلس العسكرى - القائم على شئون البلاد آنذاك - على الاستجابة لمطالب العديد من المظاهرات المليونية (اصطلح على تسميتها بالمليونيات)لإصدار قانون أو التحرك بأى شكل للمطالبة باسترداد أموال مصر المهربة للخارج- وهو ما تم فى الرابع من ابريل 2011- ويعكس تباطؤ غير عادى فى التعامل مع هذا الملف- وتخبط سياسى فى الوقت نفسه- وهو ما يؤكده بيان صادر عن الحكومة البريطانية بتاريخ 25 مارس 2011- تؤكد فيه عدم تلقى أى طلب لتجميد أية أموال. الدكتور/ سليمان عبد المنعم : الإجابة المنشودة فى استرداد أموالنا المنهوبة المهربة للخارج - مقال بجريدة الأهرام- متاح على الموقع التالى –
-www.ahram.org.eg/NewsQ/330625.aspx
تم الدخول بتاريخ 2015/5/20.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

6) فى سبتمبر 2012 بريطانيا تُعلن تجميد ما يقرب من 85 مليون إسترلينى تخص الرئيس السابق وأبناءه وزوجته و 15 من المسئولين السابقين.

7) فى أكتوبر 2012 بلغ حجم الأموال المجمدة فى سويسرا على ذمة الرئيس المصرى السابق ومسئوليه 700 مليون فرنك فرنسى[1].

8) وفى ديسمبر 2014 وزير العدل يطلب من الاتحاد الأوروبى مد فترة تجميد الأموال المهربة للخارج إلى حين استكمال التحقيقات وصدور أحكام نهائية بشأنها.

9) فى مايو 2015 النيابة العامة تُعلن أسباب فشل لجنة استرداد الأموال المهربة ، والتى تمثلت فى عقبات التعاون الدولى والعقبات على المستوى الداخلى[2].

وحصيلة القول فى ذلك أن الدولة المصرية حكومة وشعباً قد بذلت جهوداً كبيرة لاستعادة أموالها المنهوبة المهربة للخارج ، وهذه الإجراءات تعتبر جزءاً مما اتخذ فعلياً فى محاولة رد الأموال المنهوبة ، وعلاوةً على ذلك فقد شاركت مصر فى العديد من المنتديات واللجان وورش العمل المتعلقة باسترداد الأموال المهربة للخارج[3].

وقد أثمرت جهود الدبلوماسية الشعبية مع الجهود القضائية فى تجميد مبالغ كبيرة تخص أركان النظام السابق على يناير 2011 بصدور قرار الاتحاد الأوروبى بتجميد الأموال الخاصة بهم ، كما قامت المبادرة الشعبية بتسليم النيابة العامة المصرية العديد من مستندات فساد تخص ما قبل الثورة ، كما شكلت المبادرة تحالفاً بريطانياً متطوعاً فى مجلس العموم البريطانى لمساندة مصر فى تجميد الأموال وتعقبها وإعادتها ، وهو

---

(1) الإرادة متوفرة لدى سويسرا لكن الإجراءات معقدة- وتتطلب الصبر- متاح على الرابط- -http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=33739866.

(2)- متاح على الموقع- http://www.albawabahnews.com . -

(3)- أعلن السفير السويسرى عقب لقاءه بوزير العدل المصرى- أن لديهم ضغط من الرأى العام السويسرى لإعادة الأموال الى مصر- وأن ذلك نتيجة للضغط الشعبى المصرى.- راجع - الدكتور / سليمان عبدالمنعم : الإجابة المنشودة فى استرداد أموالنا المنهوبة المهربة للخارج .- متاح على الموقع - -www.ahram.org.eg/NewsQ/330625.aspx

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

ما دفع معظم الدول للاستجابة لطلبات التجميد فضلاً عن قيامها بإصدار الدليل الإرشادى لاسترداد الأصول المهربة[1].

ثانياً : ملاحظات على الجهود المبذولة لاسترداد الأموال :

بالرغم من توافر كم كبير من المعلومات للجان المختلفة لاسترداد الأموال المهربة للخارج إلا أن الواقع يُفيد أن هناك قصور كبير فى التعامل مع هذا الملف ، حيث لم تُسفر كل هذه الجهود والإجراءات سوى عن تجميد أموال المتهمين فقط دون إرجاعها ، والسؤال هو لماذا فشلت الجهود الرسمية فى استعادة الأموال؟[2]، وفى هذا الإطار يمكن تلخيص العقبات التى تعيق عملية استرداد الأصول المصرية فى الخارج فيما يلى:

(1) عدم وجود تحديد دقيق لحجم الأموال المهربة للخارج ، فضلاً عن عدم توافر آلية فعالة لتحديد مكان هذه الأموال بالدول الأجنبية إضافة إلى توقف المساعدة الأجنبية والدولية فى استرداد الأموال المهربة على موقف الدولة محل هذه الأموال[3].

University Of Sadat City

---

(1)- الأستاذ/ إبراهيم سيف عبد الحميد منشاوى : اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2005- دراسة الحالة المصرية بعد ثورة 25 يناير 2011، المرجع السابق ، ص 132.

(2)-في الوقت الذي نجحت فيه الجهود التونسية الرسمية والشعبية في استعادة بعض الأموال المهربة إلى الخارج والناتجة عن جرائم فساد نظام الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي- فقد تعثرت كافة الجهود الرسمية في استرداد ولو بسيط من الأموال المهربة إلى الخارج حتى الآن، فكل ما توصل إليه الجانب المصري هو تجميد جزء من أموال المسئولين السابقين في الخارج فقط، فعلى سبيل المثال، تم تجميد أصول وأموال خاصة بعائلة وأسرته في كل من بريطانيا وسويسرا، تبلغ قيمتها نحو 700 مليون فرنك سويسري.

(3) في 4 فبراير 2011 نشرت صحيفة "الجارديان" البريطانية تقرير ذكر فيه أن خبراء اقتصاديون من الشرق الأوسط قدروا ثروة عائلة الرئيس المصري آنذاك بنحو 70 مليار دولار أمريكي، تتركز غالبيتها في أرصدة في بنوك بريطانية وسويسرية وعقارات في لندن ونيويورك ولوس أنجلوس، فضلًا عن امتلاكها مساحات راقية واسعة في مدينة شرم الشيخ على شواطئ البحر الأحمر- وأضافت "الجارديان" في تقريرها عن ثروة عائلة مبارك، "إنه وبعد ثلاثين عامًا في موقع الرئاسة وأكثر من 60 عامًا في الخدمة العسكرية، كان للرئيس مبارك صلاحيات واسعة في ما يتعلق بعقود الاستثمار التي تدر على البلاد أرباحًا بملايين الجنيهات المصرية". وأضافت أن "معظم هذه الأموال كانت ترسل إلى خارج مصر، وتودع في حسابات بنكية سرية، ويتم استثمارها لاحقًا في شراء بيوت وفنادق راقية"- ووفقًا لتقرير إخباري نشر في صحيفة عربية، لم تفصح

(2) غياب الإرادة السياسية وعدم إدراك الحكومات المصرية المتعاقبة لأهمية ملف استرداد الأموال المهربة ، فضلاً عن الصراع السياسى الذى استمر فى مصر لأكثر من أربعة أعوام بعد 25 يناير 2011، وهو ما ظهر من تأخر المجلس العسكرى فى اتخاذ القرار بإنشاء اللجنة الأولى حتى إبريل 2011 ، كما ظهرت مؤشرات هذا الصراع فى الجدل حول إمكانية استرداد الأموال من عدمه من ناحية وإعادة تشكيل اللجان بشكل متكرر من ناحية أخرى(1).

"الجارديان" عن جنسيتها، "فإن لمبارك أملاكًا في مانهاتن وبيفيرلي هيلز". ووصفت الصحيفة جمال وعلاء مبارك، ابنا الرئيس المخلوع بأنهما من أصحاب المليارات- وأبانت وقفة احتجاجية خارج منزل فاخر يملكه جمال مبارك في "بلغرافيا" وسط لندن، عن شهية العائلة تجاه امتلاك الأماكن الغربية الأثرية القديمة.

فى حين قالت أماني جمال، أستاذ العلوم السياسة في جامعة برنستون الأمريكية: "إن ثروة عائلة الرئيس مبارك تتراوح بين 40 إلى 70 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمكن مقارنته مع ثروات ضخمة مماثلة يملكها قادة في دول خليجية"- وكشف الكاتب المصري فهمي هويدي في مقال له بجريدة الشروق نشر في الأربعاء 5 سبتمبر 2012 تحت عنوان "بلايين مصر المنهوبة" أنه أمضى مندوبو هيئة الإذاعة البريطانية ستة أشهر وهم يتعقبون الأموال المنهوبة من مصر، وفى اليوم الذي جرى فيه بث البرنامج الوثائقي الذي أعد حول الموضوع (الاثنين 9/3) نشرت صحيفة "الجارديان" تحقيقا حول النتائج التي توصل إليها مندوبو هيئة الإذاعة، ومن البرنامج والتحقيق المنشور، عرفنا الكثير الذي ظل مسكوتا عنه طوال الأشهر الماضية. ومنه :أن قادة ست دول عربية نهبوا نحو 300 بليون دولار من ثروات بلادهم على مدى الأربعين سنة الماضية- والدول هي مصر والعراق (في ظل صدام حسين) وتونس وليبيا واليمن وسوريا، وهذه الأموال كان يمكن أن تزيد خلال تلك الفترة إلى أكثر من تريليون دولار، لو استثمرت في التنمية البشرية والصناعية والبنى التحتية.

وأن خبراء البنك الدولي قدروا حجم الأموال المنهوبة من مصر خلال الثلاثين سنة الأخيرة (سنوات عهد مبارك) بنحو 134 بليون دولار من بينها 54 بليونا في السنوات الثماني الأخيرة، في حين ذكر برنامج هيئة الإذاعة البريطانية أنها لا تزيد كثيرا على البليون دولار، منها 700 مليون فرنك في مصارف سويسرا- لكن تلك الأموال لم ترد بعد إلى الخزينة المصرية، وقد تستغرق عملية الرد نحو عشر سنوات.

(1)- في ٢٦ اغسطس ٢٠١٣ صرح مصدر قضائي بمكتب التعاون الدولي، إن السلطات السويسرية قررت وقف وتجميد الاجراءات القانونية الخاصة بقانون استرداد الأموال المصرية المهربة من قبل رموز النظام السابق، والمودعة لدى بنوك سويسرا، والمتحصلة من جرائم فساد- والمسمى بقانون "مبارك"- وذلك على خلفية الأحداث التي تشهدها البلاد عقب 3 يوليه 2013- وتقدر بمبلغ 700 مليون فرانك سويسري- أي 760 مليون دولار أمريكي- أي أكثر من 6مليار جنيه مصري.

(3) تحتاج إجراءات استرداد الأموال المهربة إلى الخارج إلى صدور أحكام قضائية باتة بإدانة المتورطين في ارتكاب جرائم الفساد[1]، على أن يراعى فيها كافة الضمانات القانونية[2]، ولكن مع الحصول على أحكام بالبراءة التي حصل عليها مسئولو النظام السابق وتخوف الدول التي بها الأموال من إصدار أحكام سياسية وليست قضائية ، كل هذه الأمور أعاقت عملية استرداد الأموال ، حيث أعلنت سويسرا أنها لن تعيد الأموال إلى مصر، في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي للدولة[3].

(4) ضعف الخبرة القانونية والقضائية المتعلقة بقواعد استرداد الأموال من الخارج فضلاً عن غياب التنسيق بين اللجان المختلفة المشكلة لهذا الغرض ، وكذلك عدم تفعيل نصوص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فيما يتعلق باسترداد الأموال ، وهو ما ثبت جلياً حيث كانت كل لجنة تبدأ من حيث بدأت اللجان السابقة ، كما يتجلى ضعف الخبرة فى عملية التعامل مع نظم قانونية وإجرائية مختلفة ، ويزداد الأمر

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

---

(1)- جدير بالذكر أن محاكمة المتورطين في جرائم الفساد أمام قضاء عادل ومنصف ومشهود له بالكفاءة والاستقلال، يعتبر شرطاً لازماً لاسترداد الأموال المهربة إلى الخارج وفقا لأحكام اتفاقية مكافحة الفساد، وكذلك طبقا لأحكام التشريعات الوطنية المعمول بها في أغلب دول العالم، وخاصة الدول التي هربت إليها الأموال المنهوبة من ثروات البلاد .

(2) - الدكتور / سليمان عبد المنعم- الإجابة المنشودة هى استرداد أموالنا المنهوبة المهربة للخارج- مقال بجريدة الأهرام- متاح على الموقع التالى - www.ahram.org.eg/NewsQ/330625.aspx- تم الدخول بتاريخ 2015/5/20.

54على الرغم مما كشفت عنه التحقيقات فيما بعد الثورة من تورط عدد كبير من رموز النظام السابق فى جرائم فساد والتحفظ على أموالهم- إلا أنه نتيجة إخفاء الأدلة والتباطؤ الشديد فى التحقيقات- فضلاً عن الإهمال وغياب الإرادة السياسية فى بعض المراحل فقد صدرت أحكام قضائية للعديد من المتهمين بالبراءة فيما عُرف إعلامياً ب "حملة البراءات "-فيما أكد الأستاذ الدكتور /أحمد رفعت- أستاذ القانون الدولى- أن أحكام البراءة لمبارك وأعوانه لن تؤثر على حق مصر فى استرداد الأموال- تقرير لجريدة اليوم السابع بتاريخ 2 ديسمبر2014- متاح على الموقع : http://www.youm7.com/story/2014/12/2

صعوبة بشأن تقديم طلبات المساعدة القانونية فى ظل اختلاف المفاهيم فى بعض الجرائم من دولة لأخرى[1].

(5) ارتفاع كلفة التحقيقات وعمليات الملاحقة والرصد للأموال والافتقار إلى التدريب الكافى والمناسب فى التحقيقات المالية واستعادة الأصول[2]، فضلاً عن طول الفترة الزمنية التى تستغرقها عملية استرداد الأموال ، حيث يتطلب الأمر صدور أحكام بالإدانة لأصحاب الأموال المهربة ثم التقدم بطلبات المساعدة القانونية والقضائية للمصادرة بموجب هذه الأحكام[3].

(6) الربط بين الجريمة والمال محل المطالبة : حيث طلبت بعض الدول من مصر تقديم الأدلة على الارتباط بين المال المختلس وجرائم الفساد المرتكبة ، وأن هذه الأموال متحصلة من الجرائم المرتكبة ، وهو ما مثل صعوبة بالغة نظرا لتعقد هذه الجرائم وصعوبة الإثبات فيها لارتكابها فى فترات طويلة عبر الزمن إذ لم تُكتشف الجرائم سوى بعد سقوط النظام.

(7) ضعف خبرة مؤسسات المجتمع المدنى وضعف ثقافتها القانونية مما أدى إلى بذل مجهودات كبيرة منها فى الداخل والخارج ولكن دون جدوى.[4]

---

[1] معوقات تعزيز التعاون الدولي والتحديات الخاصة باسترداد الأموال- متاح على الموقع- http://www.nazaha.iq/%5c1609%5cmo12-3-2012.pdf. - الدخول بتاريخ 2014/5/14.

[2] صرح رئيس مكتب التعاون الدولي بالنيابة العامة بأن سبب التأخر في استرداد الأموال المهربة، وخاصة في سويسرا، يرجع إلى: "عدم وجود خبرة سابقة لدى الأجهزة الرقابية في هذا المجال- ومن ثم فهي تعمل في حدود المتاح".

[3] الأستاذ/ إبراهيم سيف عبد الحميد منشاوى : اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2005- دراسة الحالة المصرية بعد ثورة 25 يناير 2011. رسالة ماجيستير- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، 2013، ص157.

[4] أسفرت الجهود الشعبية في تونس عن تجميد بعض أرصدة بن على في أوروبا. وقد تمثلت الجهود على المستوى الشعبي في إنشاء الجمعية التونسية المالية، وهي منظمة غير حكومية تسعى لاستعادة الأموال المهربة في الخارج- وقد تم إنشاؤها في 12 مارس 2011 من أجل استعمال كل السبل القانونية والسياسية للمطالبة بإرجاع تلك الأموال، وذلك بجانب دور الجاليات التونسية في

قائمة المراجـــع

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 244/57 بتاريخ 20/ 2002/12 بشأن منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال ذات المصدر غير المشروع وإعادة تلك الموجودات الى بلدانها الأصلية- والقرار رقم 61/55 بتاريخ 2000/12/3 بشأن الصك القانونى لمكافحة الفساد.
- الأستاذ/ أحمد السباعى: أربعة سيناريوهات لاستعادة أموال مصر المهربة- مقال بجريدة الأهرام المصرية- بتاريخ 2011/2/12.
- المذكرة الإيضاحية لمشروع المرسوم بقانون المقدم من الحكومة لرئيس مجلس الشورى بتاريخ 4/ 2/ 2012- بشأن لجنة استرداد الأصول.
- الدكتور / ياسر إسماعيل حسن : دور الاتفاقات الدولية فى مكافحة الفساد دراسة قانونية سياسية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، رسالة دكتوراه - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، 2013.
- تقرير منشور فى الوقائع المصرية- العدد 136 لسنة2012- - تقرير عن لجان استرداد الأموال- اليوم السابع- متاح على الموقع- http//www.youm7.com/News.asp?NewsID=1049948. تم الدخول بتاريخ 14/ 5/2014.
- مشروع قانون مقدم من الحكومة بشأن لجنة استرداد الأصول- المادة الثانية – أولاً وثانياً- والمادة الثالثة- والمادة السادسة على الترتيب.
- مشروع القانون المقترح باسترداد أموال مصر المنهوبة داخلياً وخارجياً- المقدم من حزب الوسط.
- الجريدة الرسمية العدد 44 (تابع) الصادر فى 30 أكتوبر 2014.
- الدكتور/ نبيل محمد خليل إبراهيم العزازى: آليات القانونية لاسترداد الأموال المهربة للخارج في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد- مجلة البحوث القانونية والاقتصادية - كلية الحقوق جامعة المنوفية ، العدد 36 ، السنة 21 أكتوبر 2012.
- الدكتور/ أحمد عبد الظاهر: المساهمة الشعبية فى إقامة العدالة الجنائية ، دراسة مقارنة . مجلة الحقوق القانونية والاقتصادية - كلية الحقوق جامعة الإسكندرية ، العدد الثانى 2010.

الخارج، خاصة في فرنسا وبلجيكا، حيث سارعت تلك الجاليات إلى تقديم بلاغات إلى المدعي العام في كل دولة أوربية.

- الدكتور/ مصطفى عبد الكريم: القوة الملزمة للاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ودورها فى استرداد الأموال ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الأولى 2014 .
- الأستاذ/ إبراهيم سيف منشاوى: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2005- دراسة الحالة المصرية بعد ثورة 25 يناير2011، رسالة ماجستير- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، 2013.
- الدكتور/ سليمان عبد المنعم : الإجابة المنشودة فى استرداد أموالنا المنهوبة المهربة للخارج - مقال بجريدة الأهرام- متاح على الموقع التالى –

-www.ahram.org.eg/NewsQ/330625.aspx

تم الدخول بتاريخ 2015/5/20.

مواقع الإنترنت :

- معوقات تعزيز التعاون الدولى والتحديات الخاصة باسترداد الأموال- متاح على الموقع--http//www.nazaha.iq/%5c1609%5cmo12-3-2012.pdf.الدخول بتاريخ 2014/5/14
- الإرادة متوفرة لدى سويسرا لكن الإجراءات معقدة- وتتطلب الصبر- متاح على الرابط

http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=337-39866.متاح على الموقع-http://www.albawabahnews.com

- 3 سنوات فقط لإعادة الأموال المنهوبة - جريدة الأهرام المصرية- العدد 45513- السنة 135 - الأحد 17 يوليو 2011- متاح على الموقع - http//www.ahram.org.eg/archive/international-les/News/89826.ASPX تم الدخول بتاريخ 2014/5/14.
- انتفاضة حكومية لاسترداد الأموال المهربة .متاح على الموقع-

-http//www.ahram.org.eg/archive/international-les/News

تم الدخول بتاريخ 2015/5/18.

- المصريون فى الخارج: تشكيل لجنة لاسترداد الأموال فى أوروبا -جريدة الأهرام - العدد 46046- السنة 137-متاح علىالموقع-http//www.ahram.org.eg/archive/international-les/News/191768.aspx. تم الدخول بتاريخ 2015/5/18.

- Recovery Initiative– انظر موقع البنك الدولى - http//star.worldbank.org/star.

مراجع أجنبية :

- world Bank- Stolen Asset Recovery Initiative: Challenges- Opportunities- and Action Plan - 2007 .
- Report of -ASIAN-AFRICAN LEGAL CONSULTATIVE ORGANIZATION (AALCO)-pdf.
- Italy-Asset-Recovery-tools-and-procedure .pdf.